

وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي
NAPC
المركز الوطني للسياسات الزراعية

مذكرة سياسات رقم 18

المركز الوطني للسياسات الزراعية

تشرين الثاني 2006

With the support of
مشروع GCP/SYR/006/ITA



جدول المحتويات

1	لمحة تاريخية عن السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي	1
1	تعريف السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي	2
2	أهداف السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي	3
2	دور الزراعة في الاتحاد الأوروبي	4
2	تكلفة السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي	5
3	نموذج الدعم في السياسات الزراعية العامة	6
3	الأدوات (الطريقة التي تم من خلالها إطلاق السياسات الزراعية العامة)	7
3	1.7 دعم الأسعار	7
3	2.7 السياسات الهيكلية	7
4	3.7 جمعيات السوق العامة	7
4	8. تمويل السياسات الزراعية العامة	8
5	9. ملخص عن إصلاحات السياسات الزراعية العامة من عام 1968 حتى عام 1992	9
6	10. إصلاح ماك شاري 1992	10
7	11. جدول أعمال 2000	11
7	1.11 الأسباب التي أدت إلى جدول أعمال 2000	11
7	2.11 المقترح الأولي لجدول أعمال 2000	11
7	3.11 أدوات جدول أعمال 2000	11
8	4.11 النتائج الرئيسية لجدول أعمال 2000	11
8	12. مراجعة منتصف المدة 2003	12
8	1.12 الأسباب التي أدت لهذا الإصلاح	12
8	2.12 النقاط الأساسية لهذا الإصلاح	12
9	13. متابعة الإصلاح في 2004	13
10	14. السياسات الزراعية العامة وتوسع الاتحاد الأوروبي	14
11	15. التطورات في السياسات الزراعية العامة عام 2005	15
11	1.15 استراتيجية ليسبون	15
11	2.15 تبسيط تمويل السياسات الزراعية العامة	15
11	1.16 مقترح لتبسيط الدعم الزراعي وتسهيل الدعم المتعلق بالأزمات	15
12	2.16 إرشادات توجيهية للتنمية الريفية	16
12	3.16 إصلاح قطاع السكر	16
13	4.16 مذكرة تفاهم للحوار حول الزراعة والتنمية الريفية مع روسيا	16
13	5.16 مقترح يقضي بدعم مالي أوروبي لقطاع الدواجن والبيض	16
14	17. السياسات الزراعية العامة ومنظمة التجارة العالمية	17
14	18. فوائد السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي	17
15	19. مشاكل السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي	19
16	20. الخاتمة	20

1. لمحة تاريخية عن السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي

تعود فكرة تأسيس سياسات زراعية عامة في أوروبا الغربية إلى الخمسينيات من القرن الماضي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة لأن الحرب ألحقت الضرر بالمجتمعات الأوروبية لسنوات وشلت القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم ضمان إمدادات المون الغذائية. وفي تلك الفترة كانت مقدرة أوروبا على إنتاج حاجياتها الغذائية من أهم أولوياتها لذلك عكست السياسات الزراعية العامة في أيامها الأولى الحاجة لتحقيق و زيادة الإنتاج الغذائي. اقترح ما يسمى تقرير سباك على وزراء خارجية الدول الستة الأصلية في الإتحاد (فرنسا- ألمانيا الغربية- إيطاليا- هولندا- بلجيكا- لوكسمبورغ) في نيسان 1956 معاملة خاصة للزراعة للأسباب التالية:

- البنية الاجتماعية الخاصة للمزرعة العائلية (المكون الاجتماعي)
 - تقلب الإنتاج
 - المرونة القليلة للطلب والفوارق في الإنتاجية وأسعار المدخلات والعوائد بين الأقاليم المختلفة
- في مؤتمر ستريسا المنعقد في تموز عام 1958 والذي وضع الأساس لإنشاء السياسات الزراعية العامة أكد الوزراء أهمية المزارعين للاستقرار الاجتماعي حيث تم الإقرار بشكل جماعي بأن المزرعة العائلية هي الأداة لتحقيق هذا الاستقرار و تم تبرير معاملة خاصة بالنشاط الزراعي بالأسباب التالية:
- المزارع ينتج السلع الأساسية لحياة البشر
 - المزارع يزود الاستقرار الاجتماعي من خلال عمله المتعب والبنية الخاصة للمجتمع الريفي
 - يتعرض المزارع لتقلب الظروف المناخية أثناء الإنتاج
- أضاف البعد المتعلق بالمجتمع سبباً آخر نال أهمية كبيرة مع مرور الزمن هو:
- الفوارق الإقليمية والتي كان على المجتمع أن يتجاوزها
- في عام 1962 تم تبني آليات السياسات الزراعية العامة من قبل الدول الموجودة و دخلت حيز التنفيذ عام 1962.

2. تعريف السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي

مجموعة من القوانين والآليات والتشريعات والممارسات المتبناة من قبل الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تحديد سياسات عامة وموحدة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الاتحاد مع اهتمام بدأ يتركز بشكل

متزايد على التنمية الريفية لضمان أن الاتحاد الأوروبي يمتلك قطاع زراعي حيوي وأن المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضروري وبأسعار مناسبة.

3. أهداف السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي

حدد البند 33 من معاهدة روما الموقع عام 1957 أهداف السياسات الزراعية العامة بالنقاط التالية:

- زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني وضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وبشكل خاص العمالة.
- تأمين مستوى معيشة عادل للمجتمع الزراعي. عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.
- استقرار أسواق المنتجات الزراعية.
- ضمان توفر المخازين الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية.
- ضمان وصول هذه المخازين إلى المستهلكين بأسعار معقولة.

4. دور الزراعة في الاتحاد الأوروبي

اختلفت الأرقام التي تشير إلى أهمية الزراعة منذ عام 1958 (عندما وقعت الدول الستة الأساسية معاهدة روما مؤسسة الجمعية الاقتصادية) وحتى يومنا هذا استناداً إلى التوسعات التي طرأت على الاتحاد الأوروبي وإلى أهمية الزراعة كأحد مكونات الاقتصاد الأوروبي. بلغ معدل العمالة الزراعية في الدول الستة 25% بينما لم يتجاوز إسهام الزراعة في الناتج الإجمالي القومي الأوروبي نسبة 14% في الخمسينيات من القرن الماضي.

في عام 1994، كانت الأرقام الخاصة بالمجتمع الأوروبي المؤلف من 15 دولة في ذلك الحين 5.7% كعمالة زراعية و 2.5 كمساهمة في الناتج الإجمالي القومي. وفي عام 2003 وبالرغم من تراجع أهمية الزراعة شكلت العمالة الزراعية ما نسبته 5-6% وبلغ إسهام الزراعة من الناتج الإجمالي 4%.

5. كلفة السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي

شكلت السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي دائماً جزءاً هاماً من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وصلت نسبتها إلى 80% من الميزانية العامة في الثمانينات من القرن الماضي. بينما كانت النسبة 50% في 2003.

تناقصت هذه النسبة على مدى سنوات ضمن إطار عملية الإصلاح المستمرة لهذه السياسات لكنها لا تزال كبيرة حيث أنها تمثل 44% من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي (43 بليون دولار في 2005).

6. نموذج الدعم في السياسات الزراعية العامة

منذ عام 1962 حتى الآن اختلف نموذج دعم السياسات الزراعية العامة ويمكن التمييز بين نموذجين لهذا الدعم خلال هذه الفترة... نموذج قديم (من عام 1962 حتى عام 1992) وآخر جديد من 1992 ولتاريخه. كان النموذج القديم مرتبطاً بكمية الإنتاج، حيث أن الدعم المقدم من خلال السياسات السعرية والتدخل بالأسواق دعم مرتبط ونسبي إلى الكمية المنتجة (المزارع الأكثر إنتاجاً هو المزارع الأكثر تلقياً لدفعات الدعم) رافق هذا النموذج السياسات الزراعية العامة من أيامها الأولى حتى عام 1992 (العام الذي تم فيه إصلاح ماك شاري) والذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ دعم الزراعة الأوروبية حيث بدأ النموذج يتحول باتجاه نموذج غير مرتبط بالإنتاج الزراعي معتمداً على دفعات مباشرة مبنية على أساس الإنتاج وأعداد الحيوانات لفترة مرجعية. بعد روزنامة عام 2000 وإصلاحات عامي 2003 و2004 أصبح معدل الدفعات غير المرتبطة أعلى ليصل إلى نسبة 75% تقريباً منفصل عن الإنتاج.

7. الأدوات (الطريقة التي تم من خلالها إطلاق السياسات الزراعية العامة)

1.7 دعم الأسعار

تم ذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية:

- السعر المضمون الأدنى (سعر التدخل): هو سعر مثبت سنوياً بحيث يكون أعلى من السعر العالمي بكثير. بما معناه أنه كان يوجد تعريفات استيراد تفرض على بضائع محددة تدخل الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة أسعار المنتجات المستوردة مقارنة بأسعار المنتجات المحلية لضمان أن المزارعين الأوروبيين سوف يبيعون بضائعهم بربح.
- نظام سعري تدخلية: أطلق هذا النظام مجموعة من المستويات يمكن من خلالها أن ينخفض سعر سلعة ما، عند ذلك يقوم الاتحاد الأوروبي بشراء هذه السلع التي سوف يزيد الطلب عليها وبالتالي يزداد سعرها. بالإضافة لذلك تمكن المزارعين من بيع وكالات الشراء كميات غير محدودة من الإنتاج.
- الدعم المباشر للمنتجين: تم بالأساس تقديم هذا الدعم للمزارعين الذين ينتجون منتجات محددة. ساعد هذا الدعم على زيادة الإنتاج من خلال تقديم الحوافز لزراعات معينة كما ساعد على زيادة الأرباح المرتبطة مع هذه الزراعات المختارة.

كانت سياسة دعم الأسعار قوية جداً للقطاعات الرئيسية (الحبوب، اللحوم، الحليب) وأضعف بالنسبة للمحاصيل المتوسطة (الخضروات، الفواكه، الكحول) مع بعض الاستثناءات (زيت الزيتون، الرز، التبغ)

2.7 السياسات الهيكلية

كانت هذه السياسات ضعيفة وشكلت فقط 5% من الميزانية الزراعية تقدم هذه المساعدات للاستثمار في إعادة الهيكلة المزرعية.

3.7 جمعيات السوق العامة

تم إنشاء هذه الجمعيات بشكل تدريجي لتنجز أهداف السياسات الزراعية العامة وهي موجودة الآن لمعظم منتجات الزراعة الأوروبية. تعتمد هذه الجمعيات على المنتج وتتقيد بأحد الصيغ التالية:

- القواعد العامة للمنافسة.
 - التنسيق الإلزامي مع جمعيات السوق الوطنية المختلفة.
 - منظمة السوق الوطنية الأوروبية.
- و تتميز جمعيات السوق العامة بالمبادئ التالية
- سوق موحدة: مما يعني حركة حرة للمنتجات الزراعية ضمن منطقة الدول الأعضاء.
 - تفضيل المجتمع: تمنح المنتجات الزراعية الأوروبية تفضيلاً وميزة سعرية في أسواق أوروبا الداخلية مقارنة بالمنتجات الزراعية المستوردة من بلدان العالم الثالث.
 - الدعم المالي: تأتي جميع نفقات ومصاريف السياسات الزراعية العامة من ميزانية الاتحاد.

8. تمويل السياسات الزراعية العامة

توزع الميزانية الزراعية الأوروبية ضمن منطقتين (ما يسمى العمودين) هما:

- دعم الدخل والسوق (العمود الأول)
 - التنمية الريفية (العمود الثاني)
- يتم تمويل السياسات الزراعية العامة من خلال صندوق توجيه و ضمان الزراعة الأوروبية والذي تم تأسيسه عام 1962 لينفصل في عام 1964 إلى قسمين هما:
- قسم الضمان: يمول الإنفاق اللازم للجمعيات الزراعية (مثلاً عمليات الشراء أو التخزين لتشجيع التصدير الزراعي) أي أنه يمول الإجراءات المتعلقة بالعمود الأول. بالإضافة إلى ذلك يمول هذا القسم معظم الإنفاق على التنمية الريفية (العمود الثاني).

- قسم التوجيه: يمول جزءاً مهماً من الإجراءات المتعلقة بالتنمية الريفية (العمود الثاني) مثل الاستثمار بمعدات وتكنولوجيا جديدة.

يعتبر قسم الضمان الأهم ويصنف كأفناق إلزامي ضمن الميزانية العامة بينما يعتبر قسم التوجيه كصندوق بنوي يهدف إلى نشر التنمية الإقليمية وتخفيض الفوارق بين المناطق الأوروبية. تتم إدارة صندوق التوجيه والضمان من قبل المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بالتعاون ضمن اللجنة الخاصة بالصندوق وتتألف اللجنة الممولة من ممثلين عن الدول الأعضاء والمفوضية.

9. ملخص عن إصلاحات السياسات الزراعية العامة من عام 1968 حتى عام 1992.

أنتت المحاولة الأولى لإصلاح السياسات الزراعية العامة في أوروبا بعد عشر سنوات من تأسيسها في عام 1968 حيث هدفت المفوضية من مذكرتها (تعرف بخطة مانشولت) حول إصلاح الزراعة في الجمعية الاقتصادية الأوروبية أن تجد حلاً للمشكلتين التاليتين:

- الفوائض الناجمة: حيث كان المزارعون الأوروبيون ينتجون أكثر من طاقة السوق على التصريف مما أدى إلى خلق فوائض إنتاج كبيرة جداً.

- انخفاض نمو الدخل في قطاع الزراعة مقارنة مع بقية قطاعات الاقتصاد وزيادة الإنفاق على الزراعة بشكل كبير في نفس الوقت.

في عام 1968 اقترح سيكو مانشولت الذي كان نائب رئيس المفوضية والمسؤول عن السياسات الزراعية في ذلك الوقت سلسلة من الإجراءات مبنية على النقاط التالية:

- يجب أن تكون المزارع أكبر وأكثر كفاءة لتتغلب على المنافسة المتزايدة لإنتاج الغذاء الأوربي كما يجب أن تكون الأسواق العالمية وسياسات التدخل أكثر مرونة.

- يجب أن تدخل سياسات التنمية الريفية في المناطق المحرومة حيز التنفيذ بما أنه لا يمكن إنتاج الغذاء في تلك المناطق وبذلك يتم وقف التدهور الريفي وصيانة البيئة.

حدث التغيير التالي في السياسات الزراعية العامة عام 1972 عندما تم إدخال إصلاحات هيكلية هدفت إلى تحديث الزراعة الأوروبية لكن مشكلة فائض الإنتاج استمرت حيث لم يكن هناك توازن بين العرض والطلب على المنتجات الغذائية. وكنتيجة ظهرت أزمة النموذج المرتبط في الثمانينات وتجلت في النقاط التالية:

- فوائض إنتاج متزايدة: استمر الإنتاج الزراعي بالزيادة و قوبل بنفس الوقت بطلب متناقص (أزمة النفط الثانية والكساد العالمي في عام 1979). أدى ذلك إلى مخازين ضخمة حيث بدأت الصحف تكتب عن جبال الزبدة واللحوم وبحيرات الخمر.

- الميزانية المتزايدة: تم إنفاق حوالي 70% من ميزانية الاتحاد على الدعم الزراعي في تلك الفترة.
- تدهور البيئة: تعرضت الزراعة للنقد بسبب تأثيرها السلبي على البيئة بسبب استخدامها للمبيدات والأسمدة.
- النزاعات التجارية: تم تخزين بعض فوائض السلع الزراعية ضمن الاتحاد وتم تصدير بعضها الآخر (بمساعدة الدعم). كلفت هذه الإجراءات ميزانية كبيرة أحدثت تشوهاً ببعض الأسواق العالمية.

اقترحت المفوضية في عام 1983 إصلاح جوهرى وفي عام 1984 تم تأسيس كوتا للحليب وكنتيجة للاقتراح المقدم من قبل المفوضية نشرت الورقة الخضراء في عام 1985 (آراء حول السياسات الزراعية العامة). كانت الأهداف الرئيسية لهذه الورقة تهدف لإنهاء المشكلة المستمرة في الإنتاج الزائد من خلال توازن العرض والطلب عن طريق ضبط الآليات الخاصة بالسياسات الزراعية العامة بدون الحاجة للسؤال عن الدعم والقيام بتحليل للحلول البديلة لمستقبل السياسات الزراعية. بالإضافة لذلك ذكرت الورقة الخضراء الأمن الغذائي كقضية مهمة للسياسات الزراعية لكن وضعت تركيز أقل على الادعاء القائل بأن الزراعة هي المكون الأساسي في الاستقرار الاجتماعي عموماً. أكدت الورقة الخضراء على الدور الجوهري للزراعة في صيانة البيئة وطلبت من المزارعين اهتماماً أكثر بها. كما تم تقديم آراء في هذه الورقة لأول مرة تفيد بأن الزراعة تقدم المواد الخام للصناعة. وفي عام 1988 وكنتيجة للورقة الخضراء وافق المجلس الزراعي الأوروبي على حزمة من الإصلاحات تتضمن توجيه الإنفاق الزراعي الذي خفض النسبة الممكن إنفاقها على السياسات الزراعية كجزء من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي.

10. إصلاح ماك شارى 1992

في عام 1992 وتحت إشراف المفوض الزراعي ماك شارى، تبنى الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإصلاحات والتي جاءت كمحاولة لخفيض الأسعار الزراعية وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الداخلية والعالمية كما هيأت هذه الإصلاحات للعمل من أجل اتفاقية جولة الأورغواي حول الزراعة حيث ركزت على المحاصيل الرئيسية (الحبوب-البذور الزيتية-المحاصيل البروتينية) ولحوم الأبقار عن طريق تخفيض أسعار التدخل بشكل كبير وتعويض المزارعين عن الأسعار المنخفضة بدفعات مباشرة. وتتلخص النتائج الرئيسية لهذا الإصلاح بما يلي

- تخفيض أسعار التدخل للحوم الأبقار والحبوب بنسبة 15% و30% على التوالي.
- الالتزام بالتخلي عن 10% من الأرض كشرط لتلقي الدعم (مع استثناء لمزارعي الحبوب الذين ينتجون أقل من 92 طن).
- تم تعويض المزارعين من خلال دفعات مباشرة للأسعار المنخفضة (مساعدات ثابتة لكل هكتار مفصولة جزئياً) مبنية على الإنتاج وأعداد الحيوانات لفترة مرجعية معينة.

بالإضافة لذلك تم إدخال مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بالتنمية الريفية لتشجيع الزراعة البيئية بشكل خاص.

وتكمن أهمية هذا الإصلاح في النقاط التالية:

1. يعتبر نقطة تحول في تاريخ دعم الزراعة الأوروبية حيث أنه أسس للخطوة الانتقالية الأولى باتجاه نموذج الدعم الزراعي غير المرتبط.
2. أدخل مجموعة جديدة من المعايير البيئية الزراعية.
3. بالإضافة إلى قبول الولايات المتحدة لهذا الإصلاح والمصادقة عليه من قبل اتفاقية جولة الأورغواي.

11. جدول أعمال 2000

اقترحت المفوضية في تموز عام 1997 إصلاح إضافي في السياسات الزراعية العامة (ما يسمى بجدول أعمال 2000) والتي تم إقرارها في مؤتمر برلين الذي انعقد في آذار عام 1997 كمخطط لسياسات الاتحاد الأوروبي الزراعية المستقبلية.

1.11 الأسباب التي أدت إلى جدول أعمال 2000

- التحضير لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقاً ليشمل عشر بلدان إضافية في أيار 2004 وللعلة الموحدة المسببة للقيود المتعلقة بالميزانية.
- المنافسة المتزايدة لمنتجات بلدان العالم الثالث.
- التحضير لجولة المفاوضات الجديدة حول التجارة العالمية في 14 تشرين الأول 2001.

2.11 المقترح الأولي لجدول أعمال 2000

- تعزيز منافسة السلع الزراعية في الأسواق المحلية والعالمية (بدلاً من إنتاجها الكمي كما في الماضي).
- دعم المزارعين من خلال مستوى معيشة عادل ولائق وإيجاد فرص عمل بديلة ومصادر أخرى للدخل.
- صياغة سياسات جديدة للتنمية الريفية.
- دمج أكثر للاعتبارات البيئية والبنوية في السياسات الزراعية العامة.
- تحسين نوعية وسلامة الأغذية بدلاً من الاعتماد على الكمية.
- تبسيط التشريع الزراعي ومركزية تطبيقه بحيث تكون القوانين والتشريعات أوضح وأكثر شفافية.

3.11 أدوات جدول أعمال 2000

- تخفيض التدخل بالأسواق وزيادة التمويل للتنمية الريفية بالإضافة لتخفيض أكثر بالأسعار.

- توجيه للسوق أكثر من خلال مساعدات أكثر مفضولة عن الإنتاج.
- تحويل المعونات المباشرة وتخفيضها مع الزمن استناداً لبعض المعايير الانتقائية.
- الالتزام المتقاطع مع المعايير البيئية مما يجعل المزارعين مؤهلين للحصول على المعونات المباشرة من خلال الدفعات الزراعية البيئية الخاصة.

4.11 النتائج الرئيسية لجدول أعمال 2000

- تم تخفيض سعر التدخل للحوم الأبقار أيضاً بنسبة 20% وللحبوب بنسبة 15%.
- عوضت الدفعات المباشرة 50% من الأسعار المخفضة.
- يجب أن يستخدم المزارع الممارسات البيئية التي تقلل من تلوث المياه والتربة كشرط للحصول على الدفعات المباشرة (الالتزام المتقاطع).
- للحصول على الدفعات المباشرة أيضاً، يترتب على المزارعين المنتجين لأكثر من 92 طن من الحبوب أو البذور الزيتية زراعة هذه المحاصيل بأرض ليست مصممة لأن تكون متروكة بدون زراعة.
- قانون جديد للتنمية الريفية وتمويل أكبر.
- تم تأجيل إصلاح قطاع الحليب لعام 2005.

12. مراجعة منتصف المدة 2003

1.12 الأسباب التي أدت لهذا الإصلاح

- ❖ الحاجة لإصلاح جوهري إضافي بعيد المدى في السياسات الزراعية العامة قبل الانضمام الكامل للأعضاء الجدد بحيث يتم قفل سقف الميزانية الزراعية وبالتالي تجنب مخاطر تخفيضات إضافية للميزانية في السنوات القادمة.
 - ❖ المفاوضات المتعددة حول الزراعة لمنظمة التجارة العالمية كانت تقترب (مؤتمر كانون الوزاري لأعضاء منظمة التجارة العالمية المنعقد في أيلول 2003) والإصلاح المقترح إن تم الاتفاق عليه سوف يقدم الاتحاد الأوروبي مرونة أكبر على طاولة المفاوضات حول تخفيض الدعم الزراعي).
- تم تقديم الأساس الذي يقوم عليه إصلاح فيشر الذي يعرف بمراجعة منتصف المدة لجدول أعمال 2000 في تموز عام 2002 وتم تقديم المقترحات التشريعية من قبل المفوض الزراعي فيشر في كانون الثاني عام 2003.

2.12 النقاط الأساسية لهذا الإصلاح

- دفعات مزرعية مفردة ومفضولة عن الإنتاج

هي دفعات ثابتة وغير مرتبطة بنشاطات ومدخلات أو ممارسات الإنتاج الحالي حيث لا قرار إنتاج أو تغير بسعر السوق يمكن أن يغير في حجم هذه الدفعات الممنوحة للمزارعين المؤهلين. هذا يعني أن دعم الدخل سيعتمد بشكل أقل على التشهوات المتعلقة بالأسعار. فك الارتباط مصمم ليزيل فوائض الإنتاج بحيث يوازن العرض مع الطلب بشكل لا يؤثر على دخل المزارعين. بدأ فك الارتباط في اليوم الأول من كانون الثاني عام 2005 لمعظم جمعيات السوق العامة مع فترة انتقالية لمحاصيل معينة ويعود تطبيق هذه الفترة للدول الأعضاء حتى بداية 2007. عندما تطبق الدول الأعضاء هذا الإصلاح سوف يتلقى المزارعون دفعات مزرعية مفردة مبنية على أساس وسطي الدفعات الممنوحة في الفترة 2000-2002 بغض النظر عن إنتاجهم الحالي.

● **الالتزام المتقاطع مع البرامج البيئية:** سوف تكون الدفعات المفردة مرتبطة مع احترام لمعايير البيئة - سلامة الغذاء - الصحة النباتية والحيوانية - العناية بالحيوان ولتطلبات الحفاظ على الأرض الزراعية بحالة بيئية وزراعية جيدة.

● **إعادة توزيع الموارد:** سيتم توفير أموال أكثر للمزارعين من أجل التنمية الريفية من خلال تخفيض الدفعات المباشرة للمزارع الكبيرة ومن ثم تحويل المال الناجم عن هذه التخفيضات للإجراءات المتعلقة بالتنمية الريفية هذا يعني أيضاً نقل دعم الدخل (المعروف بالعمود الأول) لإجراءات التنمية الريفية (العمود الثاني). سينتج ذلك تخفيضاً للدفعات المباشرة التي تتجاوز قيمة 5000 يورو في السنة بنسبة 3% عام 2005 -4% في 2006-5% في 2007 ويليها. الدول الأعضاء ملزمة بتطبيق إعادة توزيع الموارد وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الادخار بالنتيجة ستكون حوالي 1.2 مليار يورو بالسنة.

● **تعزيز سياسات التنمية الريفية بأموال أكثر**

● **إصلاحات عديدة أخرى لسياسات السوق كجزء من السياسات الزراعية تشمل الحبوب - قطاع الألبان - الرز- القمح القاسي... الخ**

بالنسبة للحبوب بلغ الحد الأدنى للدعم المفصول عن الإنتاج 75% كما تم تخفيض زيادات التخزين الشهرية لدعم الرز بنسبة 50%.

بالنسبة لمنتجات الألبان فقد تم تخفيض أسعار التدخل للزبدة بنسبة 25% وللحليب المجفف بنسبة 15%.

بالنسبة للقمح القاسي فقد خفضت الدفعات الإضافية في مناطق الإنتاج التقليدية وأخرجت مناطق أخرى. وتم وضع الدفعات ضمن الدفعات المزرعية المفردة ويمكن للبلدان الأعضاء أن تحتفظ بنسبة 40% مرتبطة بالإنتاج.

13. متابعة الإصلاح في 2004

خضعت السياسات الزراعية الأوروبية في نيسان 2004 لإصلاح آخر يتعلق بالمنتجات المتوسطة (القطن - زيت الزيتون - التبغ... الخ). تطبق هذه الإصلاحات في 2006 باستثناء لما سيطبق في 2005. وسوف يسمح بدمج للدفعات

المرتبطة بنسب مختلفة بالدفعات المرجعية ضمن الدفعات المزرعية المفردة على أن تقرر الدول الأعضاء مقدار الارتباط.

بالنسبة القطن: 65% من الدعم (دفعات الفترة 2000-2002) سوف تكون غير مرتبطة بالإنتاج بينما سوف يتم الإبقاء على 35% كدفعات على الهكتار. وسوف يتم تحويل يبلغ مقداره حتى 22 مليون يورو من دعم الدخل إلى صندوق إعادة الهيكلة الانتقالي الذي سوف يساعد المزارعين على إنتاج محاصيل بديلة.

بالنسبة التبغ: 40% من الدعم كحد أدنى سوف يكون مفصلاً عن الإنتاج للفترة 2006-2009 كفترة ابتدائية. هذا يعني أن الفترة الأولية سوف تسمح بنسبة 60% كدفعات مرتبطة بالإنتاج مع الدعم المتبقي ليسمح ذلك للمزارعين بتحسين نوعية التبغ. واعتباراً من 2010 ستصبح نسبة فك الارتباط 50% وسوف تنتقل للدفعات المزرعية المفردة بينما ينتقل النصف الآخر إلى صندوق إعادة الهيكلة لتمويل استخدامات أكثر كفاءة من أرض التبغ.

أما بالنسبة لزيت الزيتون: فإن نسبة فك الارتباط سوف تكون 60% مع الفترة 2002-2003 كأساس لفك الارتباط والتي سوف تقرر مقدار الدعم الكلي. وسيتم تطبيق المنطقة المرجعية على الأراضي المزروعة قبل 1 أيار 1998 ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدم حتى 10% من دفعات زيت الزيتون الوطنية لتحسين نوعية هذا الزيت.

وفيما يخص **حشيشة الدينار** فإن الحد الأدنى للدفعات غير المرتبطة سيكون 75% بينما 25% يمكن أن يكون مرتبط ومدفوع بشكل مباشر للمزارعين أو عن طريق مجموعة المنتج.

14. السياسات الزراعية العامة وتوسع الاتحاد الأوروبي

توسع الاتحاد الأوروبي في 1 أيار 2004 ليشمل قبرص - جمهورية التشيك - استونيا - هنغاريا - لاتفيا - ليتوانيا - مالطا - بولندا - سلوفاكيا - سلوفانيا . زاد هذا التوسع عدد المزارعين من 7 إلى 11 مليون كما زاد مساحة الأرض الزراعية بنسبة 30% وإنتاج المحاصيل بنسبة 10-20%. كنتيجة لهذا التوسع زادت ميزانية السياسات الزراعية العامة بنسبة 10% في 2006 بالمقارنة مع ميزانية السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي (15 دولة) في 2005. المزارعين في الدول الأعضاء الجديدة لديهم مدخل كامل ومباشر لمعايير سوق السياسات الزراعية العامة التي سوف تساعدهم على استقرار وزيادة مداخيلهم بالإضافة إلى حزمة التنمية الريفية والتي تم تبنيها بشكل خاص لمتطلبات هذه الدول الأعضاء.

بالنسبة للدفعات المفردة سوف تكون مرحلية في البداية بنسبة 25% من الدفعات الخاصة بالاتحاد (15 دولة) وتزداد بنسبة 5% أو أكثر كل سنة لتصبح 100% في عام 2013. سوف يتطلب هذا الإجراء تخفيضاً في الدعم في الاتحاد الأوروبي (15 دولة) بنسبة تبلغ حوالي 5% ليتم تمويل الدفعات المفردة للأعضاء الجدد.

كما أن زيادة هذه الدفعات حتى 55% في 2004 و 60% في 2005 و 65% في 2006 من صناديق التنمية الريفية للدول الأعضاء ومن الميزانية الوطنية سيكون خياراً للأعضاء الجدد. كما سيكون لهذه الدول الخيار في تطبيق نظام الدعم المباشر المبسط.

كما تجدر الإشارة إلى أن ميزانية السياسات الزراعية للعمود الأول (الميزانية الخاصة بالسوق والدفعات المباشرة) مثبتة اعتباراً من 2004-2006 ومن ثم سوف تكون زيادتها محددة بـ 1% خلال الفترة 2007-2013. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن اضطراب السوق في الدول الأعضاء الجدد خلال الانتقال من الاقتصاد المخطط بشكل مركزي (الذي نتج عنه انخفاض في الإنتاجية مقارنة مع الاتحاد الأوروبي) إلى اقتصاد معتمداً على السوق (15 دولة خلال تلك الفترة لهذا السبب المزارعين في الدول المنضمة سوف يتلقون دفعات أقل لكل هكتار من الاتحاد الأوروبي (15 دولة) حيث ستكون الدفعات المفردة للأعضاء الجدد مرتبطة بإنتاج الفترة 1995-1999 كفترة مرجعية. سوف تكون هذه الدفعات المفردة متفاوتة إلى حد كبير استناداً إلى حجم المزرعة حيث أنها تتراوح بين 300 يورو للمزارع الصغيرة في بولندا و 40 ألف يورو للمزارع الكبيرة في هنغاريا وجمهورية التشيك.

وأخيراً فإن هذه الإصلاحات سوف تطبق في أيار 2004 بالنسبة للأعضاء الجدد بدلاً من امتلاك الخيار لتطبيقها مابين 2005 و 2007 كحال الاتحاد الأوروبي (15 دولة).

15. التطورات في السياسات الزراعية العامة عام 2005

1.15 استراتيجية ليسبون

أعدت المفوضية الأوروبية إطلاق استراتيجية ليسبون في 2 شباط 2005 التي تهدف إلى تزويد الأوربيين بمستوى معيشة أفضل بطريقة مستدامة بيئياً واجتماعياً وتبحث في معالجة الاتحاد الأوروبي الملحة لمعدل نمو أعلى ولخلق فرص عمل ولمنافسة متزايدة في الأسواق العالمية.

2.15 تبسيط تمويل السياسات الزراعية العامة.

أصدر المجلس الزراعي في الاتحاد الأوروبي في 31 أيار 2005 قانوناً يهدف إلى تغيير جوهرى بالطريقة التي ستمول بها السياسات الزراعية اعتباراً من 2007 حيث أنشأ القانون صندوقين جديدين:

• صندوق ضمان الزراعة الأوروبية

• صندوق الزراعة الأوروبية للتنمية الريفية

سيتم تشغيل هذين الصندوقين بإشراف نظام توجيه وإدارة واحدة والذي سيستفيد من الخبرة الجيدة للمفوضية المكتسبة في مجال صندوق توجيه الزراعة الأوروبية والضمان- قسم الضمان) حيث يشمل هذا النظام قوانين معززة للضوابط المالية وبشكل خاص يقوي الالتزام بالسقوف الزراعية للتشريع الأوروبي.

16. التطورات في السياسات الزراعية عام 2006

1.16 مقترح لتبسيط الدعم الزراعي وتسهيل الدعم المتعلق بالأزمات

تقدمت المفوضية في 20 شباط 2006 باقتراح يقضي بتضمين تعويض للطقس السيئ وأمراض النباتات والحيوانات قانون الاستثناء الحالي للدعم الحكومي ضمن القطاع الزراعي. كما اقترحت المفوضية تبسيط القانون الحالي وتشجيع معالجة أفضل للمخاطر. سوف يسرع هذا الإجراء تطبيق الدعم الحكومي في مثل هذه الحالات لأزمات المزارعين. واعتباراً من 2010 سيتم استثناء الطقس السيئ في حال كان لدى المزارع تأميناً ضد مثل هذه المخاطر. ويطبق هذا المقترح اعتباراً من 2007.

2.16 إرشادات توجيهية للتنمية الريفية

تغطي التنمية الريفية 90% من الاتحاد الأوروبي (25 دولة) وتشكل مسكناً لـ 50% من السكان. وتلعب التنمية الريفية دوراً مهماً ومنتزاعاً في مساعدة المناطق الريفية لمواجهة تحديات القرن الـ 21. تبنى الاتحاد الأوروبي في 20 شباط 2006 ستة إرشادات توجيهية للتنمية الريفية هي:

- تحسين المنافسة في قطاع الزراعة والغابات.
 - تحسين البيئة والريف.
 - تحسين خاصية الحياة في المناطق الريفية وتشجيع تنوعها.
 - بناء المقدرات المحلية للعمالة.
 - البدء بإدخال الأولويات حيز التنفيذ.
 - تحقيق التكامل بين عناصر المجتمع.
- سوف يزود هذا منهج استراتيجي وسلسلة من الخيارات التي يمكن أن تستخدم من قبل الدول الأعضاء في المستقبل في برامج التنمية الريفية الوطنية والتي سوف تكون محضرة على أساس الإرشادات السابقة والتي سوف تساعد على ما يلي:
- تعيين المناطق التي يحدث فيها الدعم الأوروبي للتنمية الريفية القيمة المضافة الأعلى على مستوى الإتحاد.
 - الربط بين الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي.
 - ضمان المواءمة مع سياسات الاتحاد الأوروبي وشكل خاص البيئة.
 - ملازمة السياسات الزراعية الجديدة الموجهة للسوق.

3.16 إصلاح قطاع السكر

بقي قطاع السكر في الاتحاد الأوروبي بدون إصلاح حوالي 40 سنة مقارنة بالإصلاحات الأخرى للسياسات الزراعية العامة حيث كان القطاع السابق ضعيفاً وكان سعر السكر الأوروبي ثلاث أضعاف السعر العالمي وكانت قواعد نظام تصديره مخالفة لقوانين منظمة التجارة العالمية.

تبنى وزراء الزراعة في أوروبا في 20 شباط 2006 إصلاح جوهرى لقطاع السكر سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 تموز. جوهر هذا الإصلاح هو تخفيض سعر التدخل بنسبة 36% وتعويض المزارعين بشكل كبير بالإضافة إلى تمويل أساسي لإعادة الهيكلة بهدف تشجيع المزارعين غير المنافسين على ترك هذه الصناعة.

سيقوم الاتحاد الأوروبي بفتح أسواقه بشكل كامل لواردات الـ 49 دولة الأفقر في العالم اعتباراً من 2009. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج الاتحاد الأوروبي إلى حوالي 6-7 مليون طن ليصبح بمستوى وسعر جيدين يسمح بتغطية الاحتياجات المحلية من الإنتاج الأوروبي و من واردات الشريك الكاريبي والباسيفيكي والبلدان الأقل نمواً. كما ستخفض الصادرات الأوروبية بشكل دراماتيكي لتسمح للاتحاد أن يحترم التزاماته تجاه منظمة التجارة العالمية. يشكل عام سيدعم الإصلاح المنافسة وتوجيه السوق للقطاع وسوف يعزز موقع الاتحاد الأوروبي في الجولة الحالية لمفاوضات التجارة العالمية بالإضافة لذلك سوف يؤثر الإصلاح على منتجي السكر في البلدان النامية الذين استفادوا بشكل تقليدي من سعر السكر المتضخم.

4.16 مذكرة تفاهم للحوار حول الزراعة والتنمية الريفية مع روسيا

تأتي أهمية هذا الاتفاق من موقع روسيا في الصادرات الأوروبية حيث أن روسيا تشكل ثاني أكبر سوق لصادرات أوروبا الزراعية بالإضافة إلى أن روسيا أحد الموردين الرئيسيين للحبوب والبذور الزيتية للاتحاد. يلتزم كلا الجانبين من خلال المذكرة بشراكة طويلة المدى لتحسين التعاون في جميع المواضيع ذات العلاقة والتي تتضمن الإنتاج، التجارة، نوعية السياسات الزراعية للمنتجات الزراعية وتطوير المجتمعات الريفية.

5.16 مقترح يقضي بدعم مالي أوروبي لقطاع الدواجن والبيض

صادق وزراء زراعة أوروبا في 25 نيسان 2006 على مقترح مقدم من قبل المفوضية يسمح لميزانية الاتحاد الأوروبي بالاشتراك في كلفة الإجراءات المتعلقة بدعم السوق في قطاع البيض والدواجن. تأتي هذه الإجراءات كنتيجة لأزمة إنفلونزا الطيور وتأثيرها السلبي على السوق حيث اقترحت المفوضية أن تشترك في تمويل 50% من إجراءات دعم السوق فقط في حالات مثل حالة إنفلونزا الطيور في مزرعة ما أو حالة يمنع المزارعين فيها من نقل دواجنهم بسبب القيود المفروضة على الترتيبات البيطرية.

ماذا أنجزت إصلاحات السياسات الزراعية الأوروبية؟

- ❖ سوق موجه بشكل أكبر.
- ❖ سياسات زراعية عامة أقل تشويهاً للتجارة.
- ❖ استمرار المساعدة للمزارعين بطريقة هادفة أكثر تأخذ بعين الاعتبار البيئة، سلامة الحيوان، نوعية الغذاء.
- ❖ قلق أقل للمواطنين الأوروبيين تجاه كلفة السياسات الزراعية والبيئة الأوروبية.
- ❖ نطاق يتعلق بالميزانية الخاصة بالدعم الزراعي ثابت وطويل المدى مع آلية ضوابط مالية جديدة.
- ❖ تعزيز السياسات باتجاه التنمية الريفية.

17. السياسات الزراعية العامة ومنظمة التجارة العالمية

يعتبر الاتحاد الأوروبي داعمًا قويًا لمنظمة التجارة العالمية التي تهدف قوانين تجارتها المتعددة لتحسين ظروف التجارة في المنتجات الزراعية. في المفاوضات حول التجارة، أطلق ما يسمى جدول أعمال الدوحة للتنمية في المؤتمر الوزاري الذي عقد في الدوحة (قطر) في 14 تشرين الثاني 2001 أربع نقاط:

1. تخفيض الدعم الزراعي الذي يساعد على تشوه التجارة.
 2. إلغاء الممارسات المتعلقة بالتصدير والتي تؤدي لتشوه التجارة.
 3. فتح الأسواق الزراعية مما يضمن تخفيض عام في القيود الجمركية مع استثناء للمنتجات الزراعية الحساسة للدول الأعضاء.
 4. معاملة خاصة ومميزة للبلدان النامية ومدخل غير خاضع لأية قيود جمركية للبضائع من البلدان الأقل نمواً.
- وفيما يخص البند الرابع فإن الاتحاد الأوروبي يرغب (من البلدان النامية تحديداً) اهتماماً أكبر تجاه السلامة البيئية والغذائية.
- وكما كان مخططاً، فقد عززت إصلاحات 2003 موقع الاتحاد الأوروبي على طاولة المفاوضات في محادثات التجارة ضمن منظمة التجارة العالمية. بالإضافة لذلك فإن الجهود الرئيسية للاتحاد الأوروبي تجاه سياسات زراعية أكثر شفافية يمكن أن ترى من خلال دفعات للمزارعين بنسب على الأقل تبلغ الثلثين غير مرتبطة مع الإنتاج (ارتفاع هذا الرقم سوف يعتمد على كيفية تطبيق إصلاح 2003).
- أخيراً يستمر الاتحاد الأوروبي بالمفاوضات للاحتفاظ ببعض إجراءات الدعم المعينة المرتبطة مع محددات الإنتاج.

18. فوائد السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي

لعبت السياسات الزراعية العامة دوراً جوهرياً في المجتمع الأوروبي منجزة دورها بالتزامن مع احتياجات المجتمع الأوروبي. أنجزت هذه السياسات دورها في مجال الإنتاج الغذائي من خلال المحافظة على الريف وصيانة الطبيعة وإيجاد إسهام رئيسي لنماء المناطق الريفية. وضمن الاتحاد الأوروبي نتيجة لذلك أن لديه قطاعه الزراعي كان دائماً حيوي ومستدام وأنه قطاع اقتصادي منافس. بدأت السياسات الزراعية العامة في السنوات الأخيرة تتطور وتصبح أكثر تعقيداً لا تتطلع فقط إلى احتياجات المجتمع الأوروبي من إنتاج الغذاء فقط بل تستجيب أيضاً لمخاوف الأوربيين تجاه سلامة وجودة الغذاء والبيئة. لذلك احتلت العوامل التالية حيزاً أكبر في هذه السياسات:

- تحسين نوعية الغذاء الأوروبي.
- ضمان سلامة هذا الغذاء.
- ضمان حماية البيئة للأجيال القادمة.
- تزويد شروط رعاية صحية أفضل للحيوان.

- إنجاز هذه الأهداف من خلال دعم دافعي الضرائب مثل المواطنين لتقليل نفقات الميزانية على الزراعة. إن الشيء الأهم الذي تم إنجازه من خلال السياسات الزراعية العامة هو سوق أوربية كبير للسلع الزراعية (المصدر الزراعي الأكبر في العالم)

19. مشاكل السياسات الزراعية للإتحاد الأوربي

- **التأثيرات على التنمية في الدول الأخرى:** ما يسمى الحصن الأوربي، حيث أن الغرب يصرف كميات كبيرة على الدعم الزراعي تصل إلى حد المنافسة غير العادلة، يبلغ مقدار الدعم الزراعي الكلي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أكثر من الناتج الإجمالي المحلي لكامل أفريقيا.

تزيد السياسات الزراعية الأوربية من الفقر في بلدان العالم الثالث بوضع المزارعين خارج العمل من خلال خلق فائض في الإنتاج يمنع هذه البلدان من تصدير منتجاتهم للدول الغربية. واستناداً إلى تقرير التنمية البشرية 2003، كان وسطي الدعم المقدم للبقرة الواحدة في قطاع الألبان في الإتحاد الأوربي عام 2000 يساوي 913 دولار مقارنة مع 8 دولار للشخص الواحد في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا.

- **التنمية الريفية:** ظهرت السياسات الزراعية مؤخراً كأداة اجتماعية مقدمة الدعم لأراضي غير محروثة وللطبيعة الريفية. حولت هذه التغييرات المال من دفعات لزراعة محاصيل محددة إلى دفعات ذات نسب ثابتة لأي أرض قادرة على الزراعة بهدف تشجيع استخدام بديل للأرض غير الإنتاج مع حرية أكبر للمزارع بإنتاج محاصيل مختارة. هذا يعني أن المواطنين الأوربيين سوف يدفعون للمزارعين إعانات مالية ببساطة للمحافظة على الطبيعة.

- **أسعار عالية للمواد الغذائية:** تنتج سياسات التدخل السعرية للسياسات الزراعية العامة أسعار عالية للمواد الغذائية ضمن الإتحاد الأوربي ونتيجة لذلك يدفع المستهلكون ضريبة استهلاك ارتدادية، يكلف السكر الأوربي أكثر من ثلاث أضعاف السعر العالمي ويقدر هذا الدعم بأنه يكلف المواطن بالمتوسط 16 دولار أسبوعياً بالرغم من تراجع التدخل والدعم.

- **العدالة بين الدول الأعضاء:** تمتلك بعض الدول قطاعاً زراعياً أكبر من الدول الأخرى. فرنسا هي المستفيد الأكبر من السياسات الزراعية العامة حيث أنها تتلقى حوالي 25% من الميزانية الإجمالية. تتلقى كل من أسبانيا - ألمانيا - إيطاليا مبالغ كبيرة من السياسات الزراعية تشكل حوالي 15%-14%-12% على التوالي. تتلقى دولاً أخرى مثل أيرلندا واليونان نسب أعلى من الدعم تشكل ما نسبته 4% و6% ويرجع ذلك نواتجها الإجمالية.

تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء تختلف في مواقفها حول الدعم الزراعي (بالرغم من أنه تناقص إلى حد كبير). تعكس فرنسا موقف الدول الداعمة للزراعة بشكل كبير وبالعكس تمثل بريطانيا موقف الدول الداعمة لتحرير التجارة الزراعية أما الموقف الثالث فهو حيادي إلى حد ما تجاه تحرير التجارة الزراعية ويلحظ بشكل جيد في ألمانيا. تتلقى الدول العشرة الجديدة (بما فيها بولندا والتي هي دولة زراعية كبيرة حيث تحتل المرتبة الثالثة مساحة أراضيها

الزراعية والتي تشكل ما نسبته 11% بينما فرنسا 17% وأسبانيا 15%) جزء فقط من السياسات الزراعية العامة (25% في 2004) سيزداد بشكل طفيف حتى عام 2013 عندما سوف يتلقون نفس المعدل مثل الدول القديمة.

- **العدالة بين المزارعين الأعضاء:** تشير التقديرات في الاتحاد الأوروبي إلى أن 80% من دعم السياسات الزراعية يذهب لـ 20% من المزارعين بينما يتلقى 40% من المزارعين الأقل فقط 8% من هذا الدعم.
- **تدخل الدولة:** الحجة المطروحة من قبل المعارضين للدعم الزراعي هي إن السوق الحر بدون تدخل للدولة سوف يوزع المصادر بكفاءة أكثر. ويقترح النموذج الاقتصادي المباشر أنه من الأفضل أن تترك الأسواق لتجد مستويات الأسعار الخاصة وأن تتوقف الزراعة غير المربحة.
- **الاستدامة:** يعتقد العديد من الاقتصاديين بعدم جدوى السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي الموسع. أجبر انضمام عشر دول إضافية في 1 أيار الاتحاد الأوروبي على تقليص ميزانية السياسات الزراعية. ويفدر انخفاض نسبة الفائدة من السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي-15 للفترة 2007-2013 بـ 5%. وفي حال انضمام رومانيا وبلغاريا في هذه الفترة سوف يزداد هذا الانخفاض ليصل 8-9%.

20. الخاتمة

وجدت السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي لأكثر من 40 عام كواحدة من أهم السياسات، حيث تم تأسيسها في الفترة عندما كانت آثار الحرب العالمية الثانية لا تزال تؤثر على القطاع الزراعي حيث لم يكن بالإمكان ضمان المؤن الغذائية.

تغيرت أهداف السياسات الزراعية العامة مع الوقت من تحقيق عرض ثابت للغذاء لتهمم فيما بعد بالبيئة والحيوان والتنمية الريفية... الخ. كما أنها خضعت للعديد من الإصلاحات التي هدفت بشكل رئيسي لإرضاء المواطن الأوروبي الذي شكاً كثيراً من كلفتها ولتتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك لا يزال الكثيرين يعتقدون أن إصلاحات بنوية أخرى تستهدف الكلفة التي لا تزال كبيرة ومشاكل أخرى لهذه السياسات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار

المراجع

- www.en.wikipedia/wiki/ .السياسات الزراعية العامة متوفر على:
- الاتحاد الأوروبي يتبنى إصلاح مزرعي مهم: متوفر على www.ers.usda.gov/Amberwaves/Septemper04/europeanunion
- السياسات الزراعية العامة، من البداية حتى يومنا الحاضر: متوفر على www.europa.eu.int/scadplus/leg/en/104000
- إصلاح السياسات الزراعية العامة 2003-2004: متوفر على www.ers.usda.org
- مراجعة منتصف المدة للسياسات الزراعية العامة: متوفر على www.euractiv.com/Article?tmur=tcm:29-109964-16&typ=LINKs
- تأثير الخطط الزراعية والدفعات على النواحي المتعلقة في الإرث في أيرلندا: متوفر على www.heritagecouncil.ie/publications/agriherit/1.html
- فابريزيو دفيليبس، محاضرة بعنوان التغييرات في السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي، المركز الوطني للسياسات الزراعية 2003، دمشق - سوريا
- إيزيكيل رايت، 27 تشرين الثاني، 2005، موضوع السياسات الزراعية المشتركة
- كوكا وفكتور د.مارتينز، كانون الثاني، 2004، هل يساهم إصلاح السياسات الزراعية العامة باتفاق جماعي في المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية.
- سلسلة التنمية الاقتصادية والسياسات الزراعية لمنظمة الأغذية والزراعة ، روما 1997